النداف من السويداء: نحن بصدد الإعلان عن استيراد ١٠٠ ألف طن من السكر للسورية للتجارة

القادري: الحرائق غير مشمولة في صندوق الجفاف والكوارث الطبيعية

الخطيب: الإنترنت في أحسن حالاته

السويداء- عبير صيموعة

بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أنه سيتم وضع آلية مناسبة لبدء تجريب المطحنة في أم الزيتون في السويداء بعد وصول الخبراء الإيرانيين، وتأمين الكهرباء والمازوت اللازمين للتشغيل، مشيراً إلى أنه سيتم استلام قمح دوغما بالصومعة المحدثة في المنطقة نهاية الشهر الجاري، نافياً إرسال قمح للسويداء فيه نسبة ١٥ بالمئة سوس، مؤكداً أن الطحين الذي يوزع في سورية هو واحد ولكن سوء التخزين أو الإهمال من إدارة المخبز هو السبب وراء تدني جودة الطحين، لافتاً أنه سيتم دمج المخابز الآلية مع المخابز الاحتياطية ضمن مؤسسة جديدة تسمى السورية للمخابز.

وأوضح النداف خلال زيارة للوفد الوزاري المكلف من رئيس مجلس الوزراء إلى السويداء أنه تم تحديد ١٤ مجمعاً تنموياً في عدة محافظات من دون إجراء الدراسات الأولية وتبين أنها غير ذات جدوى اقتصادية وتبلغ موازنة المجمعات التنموية التي استمر العمل بها على مستوى القطر للعام الجاري ٤٠٠ مليون ليرة فقط.

وبالنسبة لإيجاد أسواق لتصريف التفاح أوضح أنه لم يعد إيجاد الأسواق لتصدير التفاح أو غيره من المنتجات الزراعية يتعلق بالدولة بل بشركات القطاع الخاص، لافتاً إلى أن تسعير عصر الزيتون من اختصاص المكتب التنفيذي بالمحافظة، معيداً السبب في إخفاق العقد مع شركة عصير الجبل لعدم وجود جدوى اقتصادية بالإضافة لكون عملية الاستثمار تعتبر خطأً قانونياً لوجود حجوزات وإشارات رهن.

وأشار النداف إلى أن كمية البنزين المدعومة لن يقترب منها أحد في حين الرفع لغير المدعوم كان نتيجة ارتفاع سعر التكلفة، لافتاً إلى أن رفع هوامش الربح لمحطات الوقود مطلب محق وسيتم رفعها بشكل مجزٍ.

وحول آلية ضبط الأسعار أكد النداف أن الأولوية في العمل للتدخل الإيجابي للمؤسسة السورية للتجارة وذلك بتوفير جميع المواد والسلع للمؤسسة من النوع الأول ويكمن الدور الأهم الآن بتصعيد دور المؤسسة الإيجابي لدعم أسعار المنتجات الزراعية بزيادة ١٥٪ مؤكداً أن السورية للتجارة ليست مؤسسة ربحية أو للاستثمار وإنما هي للتدخل الإيجابي بالأسواق مضيفاً: نحن بصدد الإعلان عن استيراد ١٠٠ ألف طن من السكر للسورية للتجارة لتكون في المؤسسات خلال الأيام القادمة.

بدوره أكد وزير الزراعة أحمد القادري أن السويداء هي الأنشط في مجال استصلاح الأراضي وتستحق الدعم في المرحلة القادمة، لافتاً إلى أن طبيعة الأراضي في السويداء تحتاج إلى استصلاح، مشيراً إلى أنه تمت الموافقة على مبلغ ٢٠ مليون ليرة لصيانة صهاريج المياه التابعة لمديرية الزراعة بالسويداء.

أما بالنسبة للتعويض على المزارعين المتضررين من الحرائق بين القادري أن الحرائق غير مشمولة في صندوق الجفاف والكوارث الطبيعية ويتم التواصل مع المنظمات الدولية المانحة لتأمين التمويل لهذا الأمر ولا يمكن الحديث عن التعويضات قبل تأمين التمويل اللازم، لافتاً إلى أنه تم خلال العام الحالي صرف مبلغ ١,٢ مليار ليرة للسويداء كتعويضات للمزارعين عن أضرار موجة البرد.

وأشار القادري إلى أنه تم السماح باستيراد الحصادات المستعملة وهناك ٣٨٠ إجازة استيراد تم منحها لاستيراد الحصادات، مبيناً أن مشروع إقامة معمل ألبان وأجبان بالمحافظة مطروح مع وجود دراسات لتأمين وحدات تصنيع صغيرة في مناطق الإنتاج يتم العمل عليها، إضافة لإمكانية إقامة محطة أبقار ووحدات لتصنيع منتجاتها، مضيفاً: تم الطلب من مديرية الزراعة تأمين قطعة أرض لهذه الغاية مع العمل كذلك على تجهيز مخبر ومركز لإنتاج الأعداد الحيوية.

وأشار وزير الاتصالات إياد الخطيب إلى أنه تم تصنيف السويداء كمحافظة زراعية وسياحية بامتياز، مؤكداً عدم وجود ضعف في الإنترنت، وأنه في أحسن حالاته ومشيراً إلى أنه سيتم تكليف فريق لدراسة وضع الإنترنت بالسويداء.

بدوره وزير الدولة لشؤون تنمية المنطقة الجنوبية رافع أبو سعد أشار إلى ضرورة إعادة النظر باستثمار شركة عصير الجبل ومشروع تدوير النفايات نظراً لحاجة المحافظة الملحة له.

مطالبات

هذا وشملت المطالب المطروحة أمام الوفد الوزاري ضرورة تأمين النول الحديث لمعمل السجاد الآلي في السويداء وخط إنتاج ثانٍ لمعمل الأحذية إضافة إلى إقامة خط حديدي للمدينة الصناعية في أم الزيتون مع دمشق والسعي إلى تنفيذ مشروع استثمار مياه نبع القينة وإنشاء معمل ألبان وأجبان لتصريف المنتجات الزراعية وإنشاء مشتل لإنتاج الغراس المثمرة وحفر بئر في منطقة ظهر الجبل لرش الأشجار وبئر آخر في منطقة سد العين بالقرب من مشتل الحراج، إضافة إلى تأمين ١٢ جراراً لمديرية الزراعة وصيانة صهاريج المديرية وإيجاد أسواق لتصريف المنتجات الزراعية، كما تمت المطالبة بتحديث خط الإنتاج في مخبز السويداء الأول وإعادة النظر بالمجمع التنموي بعد تعديل دراسته.

معظم حرائق المحاصيل تمت في مناطق سيطرة ميليشيا «قسد»

رامز محفوظ

كشف عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين مصطفى العبود لـ«الوطن» أن موسم القمح لهذا العام هو الأفضل منذ عام ١٩٨٨، لافتاً إلى أن أغلب الحرائق تمت في مناطق سيطرة ميليشيا قسد، وأن هناك قرية حرقت بالكامل في محافظة الحسكة.

وبيّن العبود أن حرائق القمح والشعير في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة تمت عن قصد وبفعل فاعل، مشيراً في الوقت نفسه إلى عدم وجود أي عقبات بالنسبة لاستلام الأقماح.

ولفت العبود إلى أن رئيس الرابطة الفلاحية في رأس العين تم توقيفه من قبل ميليشيا قسد منذ عشرة أيام لأنه يحث الفلاحين على التسويق لمراكز صوامع الحبوب في الحسكة، لافتاً إلى وجود عراقيل كبيرة توضع من قبل ميليشيا قسد لمنع الفلاحين في مناطق سيطرتهم من تسليم موسم القمح والشعير لمراكز الدولة.

وأشار العبود إلى أن مساحة الأراضي المزروعة بالقمح والشعير ازدادت هذا العام بعد تحرير العديد من المناطق وهذا الأمر ساهم بزيادة الإنتاج هذا العام والذي تميز عن بقية الأعوام السابقة.

وأشارت بيانات حصلت «الوطن» على نسخة منها «أن مجموع مساحة الأراضي المزروعة بالقمح والشعير والتي تضررت بفعل الحرائق في محافظة الحسكة بلغت ٢٥ ألف هكتار قمح وشعير منها ١١ ألف هكتار قمح والباقي شعير، وفي محافظة إدلب بلغت مساحة الأراضي المتضررة من الحرائق ما يقارب ٥ آلاف هكتار قمح وشعير، على حين بلغت المساحة المتضررة بالحرائق في دير الزور نحو ٥٠٠ هكتار قمح وشعير، وفي دمشق حصل حريق بين منطقتي حرستا ودوما وبلغت المساحة المتضررة من الحريق ١٥ هكتار قمح وشعير بالإضافة للأشجار المثمرة، وفي محافظة الرقة بلغت المساحة المتضررة من الحرائق ٥٤٠ هكتار قمح وشعير».

تكلفة البنى التحتية لتوسع المنطقة الصناعية تثير استياء صناعيي حماة

مجلس المدينة: خفضناها ولم تعجبهم!

حماة- محمد أحمد خبازي

أثارت التكلفة الجديدة للبنى التحتية لمشروع توسع المنطقة الصناعية بحماة استياء الصناعيين المكتتبين فيها على مقاسم ، وعدوها مجحفة بحقهم، معتبرين أنه ليس من العدل تقدير تكاليف البنى التحتية لمقاسمهم التي اكتتبوا عليها منذ سنوات طويلة، وفق التوازن السعري الراهن الذي أقره مجلس المدينة والذي يزيد من أعبائهم المالية.

وقال الصناعي مأمون خليف: من المؤسف أن يزيد مجلس المدينة تكلفة البنى التحتية للمشروع أضعافاً مضاعفة، والتي من المحتمل أن يزيدها تصاعدياً في المرحلة المقبلة.

وهو يشكل عبئاً كبيراً على الصناعيين والحرفيين، وهذا أمر غير مقبول ولا يتماشى وتوجهات الحكومة في دعم هذه الشريحة خلال الظروف الراهنة وتأمين كل مستلزمات وبيئة عملها، ولاسيما في ظل الأوضاع والظروف الراهنة تشجيعاً للصناعة الوطنية وإطلاق وتسريع عجلتها من جديد.

ورأى الصناعي تيسير الحلبي وهو أحد المكتتبين في مشروع توسع المنطقة الصناعية ، أن الأسعار الأولية التي تم تحديدها غير منطقية ومن المحتمل أن تتبعها زيادات أخرى خلال الفترة المقبلة قد تصل إلى ٣٠٠ بالمئة! مطالباً غرفة صناعة حماة ومجلس المدينة بإيجاد حل يرضي المكتتبين.

بدوره بيّن رئيس غرفة صناعة حماة زياد عربو لـ«الوطن» أن اللجنة الصناعية في المحافظة وتضم ممثلين عن مجلس المدينة وغرفة الصناعة واتحاد الحرفيين ومديرية المناطق الصناعية عقدت عدة اجتماعات خلال الفترة الماضية لتحديد التكلفة الأولية لمقاسم توسعة المنطقة الصناعية والتي قدرتها للمتر المربع الواحد بـ٢٨٢٦٣ ليرة للصناعيين و١٨٧٥٠ للحرفيين.

وقال: وبعد الاعتراض من قبل غرفة الصناعة على هذه الأسعار تم حسم تكاليف النفق وأعمال التسوية والمسطحات الخضراء والنفقات الإدارية. الأمر الذي أسفر عن تخفيض في السعر الأولي للمقاسم بواقع /٢١١٣٩/ ليرة للمتر المربع للصناعيين ونحو ١٤ ألف ليرة للحرفيين ورغم ذلك ما زال هناك تحفظ من قبل أغلبية الصناعيين على هذه الأسعار المخفضة.

بدوره أكد رئيس مجلس مدينة حماة عدنان الطيار أن توجيهات وزارة الإدارة المحلية والبيئة قضت بفتح باب الاكتتاب والإعلان عن المقاسم الشاغرة وعددها ١٠٨ بما يرضي الصناعيين والحرفيين ويلبي تطلعاتهم واحتياجاتهم.

وأوضح أن تكلفة المقاسم شملت القيمة الاستملاكية وإنشاء شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي، واستجابة لطلب الصناعيين والحرفيين في إلغاء مشاريع النفق والمسطحات الخضراء والتسوية والأعمال الإدارية بهدف تخفيض أسعار التكاليف عليهم، تم إيقاف هذه الأعمال ليصبح سعر المتر المربع الواحد ضمن كل مقسم صناعي ٢٢٥٠٠ و٢٠ ألف ليرة للحرفيين، وذلك وفقاً لتقديرات اللجنة الصناعية في المحافظة ، ومع ذلك لم تعجبهم.

طرطوس تتحضر لعام ٢٠٢٠ بموازنة تزيد عن ٣ مليارات

طرطوس- محمد حسين

أقر مجلس مدينة طرطوس يوم أمس الخطة السنوية للعام ٢٠٢٠ بمبلغ ٣ مليارات و٥٤٤ مليون ليرة.

وبيّن مدير مدينة طرطوس مظهر حسن لـ«الوطن» أن هذه الخطة موزعة على خمسة أبواب كان نصيب الباب الاستثماري منها نحو المليار ليرة وهي تتعلق بتنفيذ مشاريع خدمية وبنى تحتية ومرافق عامة وطرق وأرصفة ولوازم مرورية وحدائق وإنارة شارعية وصرف مطري واحتياجات فوج الإطفاء.

وأشار إلى أن أهم ما يلاحظ على هذه الموازنة مقارنة بالعام الذي سبقها أي الحالي هو زيادة تصل إلى مليار ليرة، مبيناً أن الأبواب الأخرى تتضمن اقتراح تعيين ١٥٠ عاملاً من الفئة الخامسة و٥٥ من الفئة الثانية و١٠ من الفئة الأولى و٢٠ من جنود الإطفاء وكذلك ٤٠ سائقاً، إضافة لتأمين احتياجات المدينة من محروقات ومستلزمات للآليات مع كتلة الرواتب والأجور للعاملين في مجلس المدينة وكافة لوازم العاملين من لباس عمالي وطبابة وإعاشة.

نواب يدلون بمقترحاتهم في دعم التنمية السكانية في سورية

المدير الإقليمي «لصندوق السكان» لـ«الوطن»: سيطرة الدولة على معظم الأراضي السورية سهل تقديم الخدمات للسوريين

محمد منار حميجو

أكد المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية لؤي شبانة أنه أصبح من المعروف للجميع أن الوضع في العام الحالي مختلف عن الأعوام السابقة من جهة سيطرة الدولة على معظم الأراضي السورية والتي وصلت إلى ٩٠ بالمئة، مضيفاً: ما سهل كثيراً تقديم الخدمات إلى السوريين.

وحضر عدد لا بأس به من أعضاء مجلس الشعب منهم رؤساء لجان دائمة بمشاركة مراقب المجلس سناء أبو زيد ورشة عمل بالتعاون بين الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان وصندوق الأمم المتحدة للسكان بعنوان «المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مضي ٢٥ عاماً على مؤتمر القاهرة»، فاقترحوا العديد من التوصيات فيما يتعلق بدعم التنمية السكانية ومنها الإنجابية وتمكين المرأة وغيرها.

وعلى هامش الورشة أشار شبانة في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أن الصندوق بدأ يغير من إستراتيجية عمله نتيجة سيطرة الدولة على مساحات أوسع، لافتاً إلى أن منظمات الأمم المتحدة تعمل مع الشركاء الدوليين لحل الملف السياسي لسورية في حين يركز صندوق السكان على الملف السكاني، موضحاً أنه تم التحول جزئياً من العمل الإغاثي إلى المزاوجة بين العمل الإنساني والتنمية للعمل على استدامة الخدمات فيما بعد الحرب.

ونوه شبانة بأن دور البرلمانيين يتمثل في سن التشريعات التي تحمي الطبقة الأضعف مثل حماية النساء من الزواج المبكر، إضافة إلى دورهم في مراقبة السياسات العامة التي تضعها الحكومة للتأكد من أن هناك رصداً للموازنات فيما يخص السكان ومن تنفيذ الوزارات لها.

وأكد شبانة بأن عمل الصندوق نتيجة الحرب على سورية تحول من التنمية السكانية إلى العمل الإغاثي، وبالتالي تضخم تمويله من مليوني دولار سنوياً إلى ٥٠ مليون دولار سنوياً نتيجة أن العمل الإغاثي أصبح طاغياً، كاشفاً أن هناك مناقشات مع الحكومة السورية للتفكير فيما بعد الحرب للموازنة بين التدخل الإنساني والتنموي، مشدداً على ضرورة التكاتف لمواجهة هذه المأساة الكبيرة لأن عمل الصندوق غير كاف.

وفي كلمة له في الورشة أشاد شبانة بالشراكة الإستراتيجية بين الحكومة السورية والصندوق في مجال تحقيق الأهداف الوطنية التنموية في مجال السكان والتنمية والصحة الإنجابية وتحقيق العدالة بين الجنسين، لافتاً إلى الالتزام السياسي الكبير للحكومة السورية تجاه قضايا السكان وترجمة هذا الالتزام بتبني سياسات سكانية وإنمائية شاملة ورصد المخصصات المالية اللازمة.

من جهتها كشفت النائبة فاطمة خميس أن الأعضاء الحاضرين في الورشة أوصوا بتشكيل لجنة في المجلس متعلقة بالسكان والقضايا السكانية تكون مهمتها فقط حول هذا الموضوع، مشيرة إلى أنهم أوصوا أيضاً بسن قوانين وتشريعات متعلقة بالقضايا السكانية وتعديل معظم القوانين والتشريعات الموجودة التي من الممكن أن يوجد فيها ثغرات، كما تم تعديل قانون الأحوال الشخصية ليكون خالياً من التمييز.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضافت النائبة خميس: من التوصيات المقترحة أيضاً أن يكون هناك تشبيك بين مجلس الشعب والمؤسسات بشكل عام والمجتمع الأهلي والنقابات والمنظمات حتى يتم الارتقاء في مهمة التنمية المستدامة المتعلقة بالقضايا السكانية وخصوصاً أن هناك مؤتمراً مرتقباً سكانياً بعد ٢٥ سنة من انعقاد المؤتمر الأول.

وأشارت خميس إلى أن من التوصيات أيضاً تأسيس وزارة للشباب، مضيفة: رغم أنني لست مع تأسيسها في الوقت الحالي بل أتمنى حالياً تفعيل المنظمات الشبابية والرياضية ودعمها مادياً ومعنوياً بشكل أفضل، لأني أحب أن تكون هذه الفعاليات مؤطرة، وبالتالي فإن تأسيس مجلس وطني للشباب والرياضة وارد أكثر من الوزارة.

> خميس لـ«الوطن»: اقترحنا تشكيل لجنة مختصة بالقضايا السكانية في مجلس الشعب ووزارة للشباب

> القش: ٨٠ بالمئة على الأقل ممن كانوا يقيمون في المساكن المؤقتة عادوا لمناطقهم

> الهجرة الداخلية والخارجية في تراجع

وعرضت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس سلام سنقر دور البرلمانيين في دعم قضايا السكان والتنمية، مشيرة إلى بعض المراسيم والقوانين الناظمة والتقدم الواضح في التشريعات الخاصة بالأسر والسكان.

وفي كلمة لها أشارت سنقر إلى أهم المقترحات والتوصيات والمشاركة الفاعلة في الفاعليات الدولية منها دعم تطبيق متكامل في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، ووضع منظومة قانونية داعمة للفئات الأكثر ضعفاً عبر قوانين وتشريعات لحماية ورعاية الجرحى ومصابي الحرب والنساء المعيلات لأسرهن وذوي الإعاقة والمسنين.

ولفتت سنقر إلى دعم الدور المؤسساتي والتعاون والتواصل مع المؤسسات المعنية والعاملين في مجال قضايا السكان والتنمية من أجل اعتماد قوانين وتشريعات تطور العمل في موضوع التنمية السكانية وخصوصاً موضوع تنظيم الأسرة ونشر المفهوم الصحيح والمعتمد في سورية عبر الإعلام الوطني لتعميم الفائدة على القطر.

وكشف رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان محمد أكرم القش أن ٨٠ بالمئة على الأقل من المهجرين الذين كانوا يقيمون في المساكن المؤقتة عادوا إلى مناطقهم، مؤكداً أن حركة الهجرة الداخلية والخارجية أصبحت في تراجع، وأصبح هناك حالات عودة من الخارج والداخل إلى مناطق الاستقرار.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف القش: حركة النزوح الداخلي كانت في معظمها ضمن المحافظة الواحدة، وبكل تأكيد كان هناك نزوح من محافظة إلى أخرى، معتبراً أن هذا سهل عودتهم بشكل أسرع.

وأشار القش إلى أن هناك سكاناً انتقلوا إلى محافظات أخرى واندمجوا فيها وأسسوا مشروعاتهم وبالتالي لا نستطيع إجبارهم على العودة إلى مناطق قدومهم، لافتاً إلى أن العودة ليست سهلة نتيجة اندماجهم السريع، لذلك كان هدفنا هو الاستقرار قبل العودة باعتبار أن سورية واحدة وللجميع.

وأضاف القش: نعمل ضمن أهداف سياسية عامة لنشعر الناس بالاستقرار والاندماج والعمل عليه، وبالتالي لا يوجد شيء اسمه عودة قسرية، وفيما يتعلق بموضوع الورشة أكد القش أنها تتمة لورشة سابقة مع أعضاء مجلس الشعب وهي تأتي ضمن إطار العمل على الملف السكاني والذي تم البدء فيه قبل الحرب، لكنها تعثرت في السنوات الماضية، مضيفاً: نحن نعتمد على دور مجلس الشعب بشكل كبير لدعم البنية الموضوعية المواتية للبنية السكانية وتجاوز بعض المعوقات ذات الطابع التشريعي أو الإداري فهناك الكثير من المعوقات ظهرت وبالمقابل هناك الكثير من الإنجازات حدثت.